

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والسابعة والستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد جان - هوغ سيمون - ميشيل (فرنسا)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أقترح أن نبدأ عملنا. صباح الخير زملائي الأفاضل والسفراء الموقرين. أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والسابعة والستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وكما تشير إلى ذلك الوثيقة CD/WP.571/Rev.1، المعنونة "الجدول الزمني المنقح للأنشطة" ستُخصَّص الجلسة العامة لهذا اليوم للبنود ٥ و٦ و٧ من جدول أعمال المؤتمر، وهي البنود المعنونة، على التوالي: "الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية"، و"البرنامج الشامل لترع السلاح"، و"الشفافية في مسألة التسليح".

لكن قبل بدء مناقشاتنا حول هذا الموضوع، بودي أن أطلب ما إذا كان أي وفد يرغب في أخذ الكلمة والتطرق لأي موضوع آخر.

لا يبدو أن الأمر كذلك.

مثلاً فعل سلفي الفنلندي في الرئاسة، طلبتُ مساعدة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لهيكله مناقشاتنا. وسيراً على النهج المتبع أثناء المناقشات المتعلقة بموضوعات جدول أعمال المؤتمر الأخرى، سأتلو على مسامعكم. تحت مسؤوليتي الشخصية، بعض الملاحظات الاستهلاكية التي أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بخصوص البنود الثلاثة التي سنناقشها اليوم.

وتجدر الملاحظة إلى أن لفظة "المؤتمر"، في سياق هذا العرض، تُحيل أحياناً إلى الهيئات التي سبقت مؤتمر نزع السلاح.

وسأتلو عليكم الآن النص الذي أعدّه المعهد.

"البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت: الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية"

لقد طرحت مالطة هذه المسألة لأول مرة أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٦٩. وبعد ذلك كُلف مؤتمر نزع السلاح بالنظر في آثار التطبيقات العسكرية المحتملة لتكنولوجيا الليزر. وقد خلص المؤتمر آنذاك إلى أن (أ) مسألة التطبيقات التكنولوجية لليزر لم تكن تحتاج إلى بحث؛ وأن (ب) احتمال نشوب حرب إشعاعية ضعيف في سياق جهود تحديد الأسلحة.

غير أن الاتحاد السوفييتي كان قد تقدّم في عام ١٩٧٥ إلى الجمعية العامة بمشروع اتفاق دولي بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة. وعندما استؤنفت المناقشات حول هذا البند في المؤتمر، أشار الاتحاد السوفييتي إلى أن الغرض منه هو أن يشمل

الأسلحة التي لها "إشعاع" (أي الأسلحة الإشعاعية) التي تؤثر على أعضاء الإنسان وسلوكه، وكذلك الأسلحة الجينية التي لها تأثير على الآليات الوراثية عند الإنسان. غير أن الدول الغربية، في حين كانت تؤيد الجهود الرامية إلى حظر أسلحة معينة من أسلحة الدمار الشامل فقد اعترضت مع ذلك على إبرام اتفاقية شاملة تحظر أية أسلحة في المستقبل أياً كان نوعها.

وأثيرت هذه المسألة أيضاً خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح. وقد تضمنت الوثيقة الختامية للدورة حلاً توافقياً بين نهج يرمي إلى الحظر الشامل وفكرة إبرام اتفاقات محددة، مشيرة إلى أنه "ينبغي إبرام اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الإشعاعية".

وفي الثمانينات، نظرت هيئة فرعية معينة بالأسلحة الإشعاعية في عدد من ورقات عمل، لكن أعمالها لم تفض إلى توافق في الآراء. ومنذ عام ١٩٩٣، لم تتم إعادة تشكيل أي هيئة فرعية أخرى. وفي عام ٢٠٠٢، قدمت ألمانيا ورقة عمل اقترحت فيها إعادة النظر في المسألة في ضوء التهديدات الجديدة. وتوقش هذا البند أيضاً في عام ٢٠٠٦ في جلسة عامة، وظل يُناقش منذ عام ٢٠٠٧ في إطار اجتماعات غير رسمية. ولم تفض النقاشات إلى أي حل مرضٍ. وكما هو الحال بالنسبة لبند جدول الأعمال ٦ و٧، لم تفكر الوفود في إنشاء هيئة فرعية جديدة، مُفضّلة تعيين منسق خاص مكلف بالتماس وجهات نظر الأعضاء بخصوص أفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت: البرنامج الشامل لترع السلاح

يرجع أصل البرنامج الشامل لترع السلاح إلى المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتكلفت هذه المادة الجمعية العامة بمهمة دراسة "المبادئ التي تنظم نزع السلاح والحد من تنظيم التسليح" والتقدم بتوصيات بشأن هذه المبادئ. ثم عندما تقرّر في عام ١٩٦٩ إعلان السبعينات "عقد نزع السلاح" طلبت الجمعية العامة من المؤتمر وضع برنامج شامل يتناول جميع جوانب وقف سباق التسليح ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. وقد فعلت الشيء نفسه الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، التي هي الدورة التي أنشأت مؤتمراً.

ومن المفيد الإشارة إلى أن المشاركين في الدورة الاستثنائية الأولى كانوا قد طلبوا أيضاً من هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة النظر في عناصر البرنامج الشامل لترع السلاح والتقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة و، من خلالها، إلى مؤتمر نزع السلاح. وأعدت هيئة نزع السلاح كما ينبغي "عناصر برنامج شامل لترع السلاح" وعرضتها على المؤتمر.

والبند المعنون "البرنامج الشامل لترع السلاح" مُدرج على جدول أعمال المؤتمر منذ عام ١٩٨٠. وفي تلك السنة، كانت هيئة فرعية قد اعتمدت الخطوط العريضة للبرنامج الشامل لترع السلاح. ولئن حظي العديد من عناصر المشروع بموافقة الأعضاء إلا أن اختلافات جوهرية في وجهات النظر قد ظهرت عندما تعلق الأمر بالاتفاق على التدابير الملموسة الواجب اتخاذها، وعلى المراحل الواجب اتباعها والآجال الواجب احترامها لتنفيذ هذه العناصر. وقد ارتأى عدد لا بأس به من أعضاء المؤتمر أن البرنامج الشامل لترع السلاح يجب أن يرافقه تعهد صريح من أجل تطبيقه، لكن الأعضاء لم يتفقوا على مسألة معرفة ما إذا كان هذا التعهد يجب التعبير عنه بعبارات قانونية ملزمة.

ولم يُرتأ من الضروري، منذ عام ١٩٨٩، إنشاء هيئة فرعية لمعالجة هذا البند، لكن على مر الأعوام تم تعيين منسقين خاصين لاستشارة الأعضاء بخصوص مستقبل هذه الهيئة. وفي الأعوام الأخيرة، ترأس المنسقون الذين عينهم رؤساء المؤتمر جلسات عامة غير رسمية أثارت خلالها الوفود طيفاً واسعاً من المسائل، سواء تعلق بالأسلحة التقليدية أو بالأسلحة النووية. وارتأى بعض الأعضاء أن من المفيد استئناف النظر في البرنامج الشامل لترع السلاح وفقاً لولايته الأصلية، فيما ارتأى آخرون أنه لا بد من مراجعة ما يعتبرونه بالأساس جدول أعمال نووي لمؤتمر نزع السلاح، وأنه لا بد أيضاً من استيفائه بنود تتعلق بالأسلحة التقليدية.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت: الشفافية في مسألة التسليح

شارك الاتحاد الأوروبي واليابان، خلال دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٩١، في تقديم قرار بشأن الشفافية في مسألة التسليح (القرار ٣٦/٤٦ لام). وأشار القرار إلى حرب الخليج لعام ١٩٩٠ فأكد أنه ما من دولة، ولا سيما في المناطق التي تشهد توتراً، يجب أن تسعى بمفردها إلى تحقيق مستويات من التسليح لا علاقة لها باحتياجاتها في مجال الدفاع المشروع عن النفس. وطلب القرار من مؤتمر نزع السلاح بحث مسألة تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار، واستتباب وسائل عملية عالمية وغير تمييزية للتوصل في هذا المجال إلى مزيد من الصراحة والشفافية.

وفي البداية، لم يكن هناك توافق في الآراء في المؤتمر لإدراج هذا البند في جدول الأعمال. لكن تم في نهاية الأمر التوصل إلى اتفاق يرمي إلى عقد اجتماعات غير رسمية تحت رئاسة منسق خاص. وفي عام ١٩٩٣، أنشأ المؤتمر لجنة خاصة معنية بالشفافية في مجال التسليح. وسرعان ما ظهرت اختلافات في وجهات النظر حول مسألة معرفة إذا ما كان القرار ٣٦/٤٦ لام يقصر أم لا المؤتمر على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية دون غيره. وقد ارتأى بعض الأعضاء أنه يجب أن تركز الهيئة الفرعية على التوسيع التدريجي للسجل بغية تضمينه جميع فئات وكافة أنواع

الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. غير أن دولاً أخرى عارضت فكرة إدراج أسلحة الدمار الشامل في السجل، بحجة أن ذلك قد يعني ضمناً اعترافاً دولياً بنقل الأسلحة من هذا النوع.

وتوقف العمل في اللجنة الخاصة في عام ١٩٩٥، عندما عجز الأعضاء عن الاتفاق على إعادة إنشائها. ومنذ ذلك الحين والمسألة تعالج أساساً في إطار جلسات عامة غير رسمية تحت رعاية منسقين خاصين. ويعد النظر في مسألة الشفافية في مجال التسليح، بالنسبة للدول، المناسبة السانحة لطرح مسائل تتعلق بالأسلحة التقليدية وليس لإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال تغطي تلك المسائل.

وهنا ينتهي نص معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ويوجد في هذه المرحلة وفدان على قائمة متحدثي اليوم وهما وفد بيلاروس ووفد فرنسا. أعطي الكلمة إذاً للمتحدث الأول المسجل على القائمة وهو ممثل وفد بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، سيركز بيان وفدنا على البند ٥ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

إننا نرى أن المسائل التي لها أعلى درجة من الأولوية بالنسبة لمحفلنا التفاوضي ما زالت تتمثل في بنود جدول الأعمال الأربعة الأولى. ونحن نعتقد أن عمل المؤتمر في مجالات أخرى لن يكون ممكناً إلا بقدر ما تتم تسوية هذه المسائل الأساسية. وترى بيلاروس من الملائم الاحتفاظ بالبند ٥ من جدول أعمال المؤتمر بصيغته الحالية.

ولقد دأبت بيلاروس عادة على المشاركة في تقديم القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حظر استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة.

ونحن ممتنون للوفود التي أيدت مشروع قرارنا حول هذه المسألة خلال دورة الجمعية العامة الأخيرة. وبودنا أن نعرب عن امتناننا الخاص للدول التي انضمت إلينا في رعاية القرار.

وفي ضوء مضمون هذه الوثيقة (قرار الجمعية العامة ٢١/٦٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، تؤيد بيلاروس الاقتراحات التي تم التقدم بها سابقاً في المؤتمر والتي تدعو إلى صياغة معاهدة أو اتفاقية دولية عالمية النطاق بشأن حظر استحداث وإنتاج أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة.

ونحن نعتقد أن صياغة واعتماد صك قانوني دولي من هذا القبيل من شأنه أن يخدم مصالح المجتمع الدولي بأكمله. كما نرى أن وثيقة من هذا القبيل بإمكانها أن ترسي أساساً قانونياً متيناً للتصدي لاستحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وبما أننا من المدافعين عن توخي نهج وقائي فإننا نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لوضع مثل هذا الصك القانوني الدولي قبل أن يصبح استخدام أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل من هذا القبيل واقعاً.

لكن، بما أننا واقعيون، فإننا نعتقد أن المناقشة المفصلة لحظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل لن تصبح ممكنة إلا بعد حل المسائل الأساسية المدرجة على جدول الأعمال خطوة خطوة. ولن يكون من الممكن البدء في مفاوضات بشأن حظر شامل للأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل إلا عندما يكون هناك توافق دولي واسع في الآراء حول هذه المسألة، بما في ذلك تأييد جميع الدول الرئيسية لهذه العملية.

ويجب ألا ننسى أن القانون الدولي الحالي يتضمن عدداً من المعايير الهامة التي لها صلة مباشرة بمسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نرى أن أحكام البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ توفر أساساً قانونياً هاماً للتصدي لاستحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

والمادة ٣٦ من بروتوكول الاتفاقيات المشار إليها أعلاه، تنص بشكل خاص على ما يلي: "يلتزم أي طرف سام متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف السامي المتعاقد".

ويتمثل صك رئيسي آخر في اتفاقية عام ١٩٧٦ بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي فرضت حظراً على الاستخدام المدروس والمعتمد لعمليات طبيعية قادرة على إحداث ظواهر من قبيل الزلازل والأعاصير وأعاصير التسونامي والأمواج المدية أو إحداث تغييرات في الأحوال المناخية.

ويتمثل عنصر رئيسي من عناصر الاتفاقية في المادة الثامنة التي تنص على إمكانية عقد مؤتمرات لبحث سير الاتفاقية. ونحن نلاحظ أن أي مؤتمر استعراضي من هذا القبيل لم يعقد منذ عام ١٩٩٢. وفي هذه الظروف، وقد أثار خبراء مختلفون مسألة الركود في محفل جنيف التفاوضي أو في مجتمع نزع السلاح بجنيف، نقترح ونعرض مقترح عمل تحقيقاً لتلك الغاية يرمي إلى دراسة إمكانية عقد مؤتمر استعراضي من هذا القبيل.

وبيلاروس تؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تأمين عالمية هذه الصكوك القانونية، فضلاً عن امتثال جميع الدول الأطراف الدقيق لأحكام الصكوك القانونية الدولية المعنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشكر وفد بيلاروس على بيانه وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي، السفيرة سوجيتا ميهتا ممثلة الهند.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم بودي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقدر كل التقدير قيادتكم الشفافة والرصينة لحفلنا، ونؤكد لكم دعمنا الكامل في مساعيكم. واسمحوا لي أيضاً بأن أرحب بزملائنا الجدد من إندونيسيا وسري لانكا وفنلندا.

وبودي الآن أو أوضح بإيجاز موقف الهند من بنود جدول الأعمال الثلاثة المطروحة للنقاش اليوم.

فيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة والأسلحة الإشعاعية، اسمحو لي بأن أذكر بأن مسألة الأسلحة الإشعاعية مدرجة على جدول أعمال المؤتمر منذ عام ١٩٧٩ على إثر نداء الجمعية العامة، في عام ١٩٧٨، إلى إبرام اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الإشعاعية. وقد تم النظر في هذه المسألة في أفرقة عمل مخصصة في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ وفي لجان مخصصة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٢. وفي الأعوام الأخيرة كانت هذه المسألة موضوع نقاشات في جلسات غير رسمية ورسمية حول بنود جدول أعمال المؤتمر.

وتعد مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل وسبل تسليمها تحدياً رئيسياً يواجه المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، وكضحية للإرهاب، فإننا ندرك تمام الإدراك المخاطر الوخيمة التي يمكن أن تنجر عن عمليات نقل أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول وإلى الإرهابيين. ولزيادة الوعي الدولي بالحاجة إلى عمل متضافر في مواجهة التهديد الذي يشكله حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، تقدمت الهند، في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٢، بقرار بعنوان "تدابير لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل". وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار بتوافق الآراء، وشارك عدد كبير من البلدان في تقديم القرار. وتقدم وفد فرنسا بالقرار المعنون "منع الإرهابيين من الوصول إلى المصادر المشعة" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا قرار يحظى بتأييدنا.

وقد اتخذ المجتمع الدولي عدداً من التدابير الأخرى لحماية وتأمين المواد النووية والمشعة. والدول الأطراف مطالبة، بموجب الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، باعتماد تدابير لاعتبار الأفعال المحددة في الاتفاقية أفعالاً إجرامية. كما اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدابير لتحسين الإطار التنظيمي للأمن النووي. وتم تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وكذلك مدونة قواعد السلوك بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة. كما لعب كل من قرار مجلس أمن الأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي، دوراً هاماً في هذا السياق. وتشارك الهند في هذه العمليات مشاركة كلية وقد أسهمت فيها. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يواصل نظره في البند ٥ من جدول الأعمال بغية اعتماد صك دولي أو أكثر للتطرق للخطر الذي تشكله الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الإشعاعية.

وبخصوص البند ٦ من جدول الأعمال، البرنامج الشامل لنزع السلاح، نلاحظ أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تشدد على أن العمل في مجال الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية يجب أن تفضي إلى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، وهو الهدف النهائي لجميع الجهود المبذولة في مجال نزع

السلاح. كما أننا نعتقد أن النية الكامنة وراء بند جدول الأعمال هذا هي إعداد برنامج يضع التدابير المحددة المتعلقة بترع السلاح في خطة مدروسة بعناية تحدد الأهداف والأولويات والأطر الزمنية، بغية تحقيق نزع السلاح على أساس تدريجي. والبرنامج الشامل لا يشمل فقط نزع السلاح النووي، الذي يظل أعلى أولوياتنا، وإنما يشمل أيضاً الأسلحة ومنظومات الأسلحة الأخرى التي هي حيوية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومبادئ البرنامج الشامل لترع السلاح يجب أن تكون قابلة للتطبيق عالمياً ووجيهة. وبهذا الخصوص، يمكن أن يلعب المؤتمر دوراً هاماً بوصفه محفل نزع السلاح المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بولاية التفاوض في صكوك ملزمة قانوناً وقابلة للتطبيق على نطاق عالمي. وسيتعزز من خلال ذلك الدور المركزي والمسؤولية الأولية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح طبقاً للميثاق.

وبخصوص البند ٧ من جدول الأعمال، الشفافية في مسألة التسلح، نعتقد أن الشفافية أداة ضرورية لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول. وكما هو الحال بالنسبة لتدابير أخرى لبناء الثقة، يجب أن تتفق جميع الدول بشكل متبادل على التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية في التسلح؛ وعندئذ فقط يتسنى تأمين أوسع مشاركة ممكنة للدول والمساهمة بشكل فعلي في عملية بناء الثقة. وتدابير تعزيز الشفافية في التسلح لا بد أيضاً أن تحترم حق الدول المتأصل في الدفاع عن نفسها، كما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن تقيد مثل هذه التدابير أو تحجف بحق الدول المشروع في حيازة أو إنتاج الأسلحة لأغراض الدفاع عن نفسها ولأغراض سياستها الخارجية والدفاع عن مصالحها الأمنية القومية.

وتتمثل أداتان رئيسيتان لتعزيز الشفافية في التسلح في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وقد أيدت الهند سجل الأمم المتحدة بوصفه إجراءً عالمياً هاماً لبناء الثقة وقدمت بانتظام تقارير وطنية إلى السجل عن تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية. وشاركت الهند بنشاط أيضاً وبشكل بناء في عمليات استعراض السجل التي تتم كل ثلاث سنوات. وستدعم الهند الجهود المبذولة من أجل زيادة تحسين السجل، إلى جانب بذل الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المشاركة فيه. وقد أيدنا أيضاً القرار المتعلق بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية الإنفاق العسكري. وساهمت الهند في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية في عام ٢٠١١. وقدمت الهند تقارير وطنية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة واتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ونحن نؤيد مواصلة نظر مؤتمرنا في هذا البند من بنود جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة الهند على بياها. وأعطي الكلمة الآن لوفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن تقديرنا لكل ما تبذلونه من جهود أثناء رئاستكم وللطريقة التي توجهون بها أعمال المؤتمر.

إن ارتفاع الإنفاق العسكري يبعث على الجزع اليوم. والآثار المباشرة لهذه التزعة تُفرض على الأشخاص العاديين في كل مكان، ذلك أنها تحرمهم من مستويات عيش ورفاه أفضل وتعليم أفضل لأطفالهم. وفي رأينا أن قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بوصفه أساس كامل المبادرة والإطار الرئيسي المرجعي للشفافية في التسليح، لم ينفذ تنفيذاً كاملاً وبإخلاص. ولقد أعلننا موقفنا وأن الشفافية في الأسلحة التقليدية بدون الشفافية في أسلحة الدمار الشامل أمر يعوزه التوازن وغير ملائم ويفتقر للشمولية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط الحساسة التي تمتلك فيها دولة واحدة غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منشآت نووية غير خاضعة للضمانات وتستمر في تطوير وزيادة أسلحتها النووية.

والواقع المر أن تجارة الأسلحة غير المشروعة لها آثار سلبية على الأشخاص الأبرياء. وجمهورية إيران الإسلامية إذ تعي نتائج وآثار تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأشخاص الأبرياء بالأساس ترحب بجميع المحاولات المفضية إلى منع واستئصال تجارة الأسلحة غير المشروعة.

ومراعاة لما حصل مؤخراً مع معاهدة تجارة الأسلحة فإننا نرى أن الأولوية يجب أن تعطى لتنفيذ أحكام الصكوك القائمة بشأن تجارة الأسلحة عوضاً عن إعطاء الأولوية لاختلاق وثائق جديدة. وقد بذل المجتمع الدولي بالفعل جهداً هائلاً في إنجاز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١١ وشهد لاحقاً مزيداً من التحسينات. وجميع هذه الجهود، التي تمثل نهجاً تدريجياً متعدد الأطراف، يجب عدم التخلي عنها أو إهمالها. ومع الأسف فإن أحكام برنامج العمل لم تنفذ تنفيذاً كاملاً ولم يؤديها كما ينبغي بعض المصدرين الرئيسيين لهذه الأسلحة. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن هدفاً نبيلاً من قبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين لا يمكن بلوغه إلا في ضوء تعاون دولي صادق. وبالإضافة إلى ذلك تعتقد إيران أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للتفاوض في نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونعيد تأكيد سيادة الدول وحققها المتأصل في حيافة وصنع وتصدير واستيراد واكتساب الأسلحة التقليدية لأغراض الدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأي ترتيب لتنظيم الأسلحة التقليدية يجب أن يتفق مع أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

والحاجة إلى معاهدات عالمية وملزمة قانوناً تحظر تطوير وصنع أسلحة دمار شامل جديدة قد تمت مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح في العديد من المناسبات. وهذه الحاجة قد أعاد تأكيدها اعتماد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يحظر استحداث وصنع أسلحة الدمار الشامل. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحاجة إلى القيام دورياً باستعراض الاستخدام

المتزايد للتكنولوجيا في استحداث بعض البلدان لأسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وفي الواقع، تستخدم بعض البلدان نفوذ تطورها العلمي والتكنولوجي كأداة ابتكارية لتصميم أنواع جديدة من أنواع أسلحة الدمار الشامل. ولهذه الأسلحة نفس الآثار العشوائية على السكان الأبرياء وهي لا تختلف عن آثار أسلحة الدمار الشامل المخطورة. ونحن نعتقد أن المعايير المطبقة بخصوص عدم شرعية وعدم مشروعية أسلحة الدمار الشامل المخطورة، وهي القتل الجماعي والمعاناة التي لا لزوم لها والآثار العشوائية والأضرار الخطيرة التي يعاني منها الإنسان والحيوان والبيئة، صالحة أيضاً لتعريف وحظر أنواع أسلحة الدمار الشامل الجديدة. وبالتالي هناك حاجة ملحة لاعتماد تدابير وقائية معينة والتخفيف من حدة هذا القلق بخصوص الأمن الدولي. وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في وضع صك ملزم قانوناً من هذا القبيل قبل أن ينتشر إنتاج أسلحة الدمار الشامل الجديدة هذه بشكل جامح. ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأنسب لمناقشة تحديد أنواع أسلحة الدمار الشامل الجديدة ولاستعراض الفئات الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي تتفق مع ذلك التحديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد جمهورية إيران الإسلامية وأعطي الكلمة الآن لوفد الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب وفد الجزائر الكلمة فقط للحصول على توضيح بخصوص الوثيقة التي عرضتموها علينا سيدي الرئيس. وبودنا أن نقول قبل كل شيء إننا نقدر هذه المبادرة التي هي محاولة لتذكيرنا بخلفية وتاريخ البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال ولنعرب عن شكرنا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لما قام به من عمل دؤوب في تجميع هذه الوثيقة.

وربما كانت تفاصيل قد قدمت في بداية الجلسة قبل أن يصل وفدي ولكن بودي معرفة وضع هذه الوثيقة. ونظراً لكونها تحمل الرمز CD/INFORMAL/219 فهل هي يا ترى وثيقة للرئاسة أم وثيقة للمؤتمر؟ فنحن لم نر من قبل وثيقة تحمل هذا النوع من الرموز، ونود بالتالي معرفة ما إذا كانت ستعكس في التقرير السنوي وكيف سيتم ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كما سبق أن قلت في ملاحظاتي الاستهلاكية أنا الوحيد المسؤول عن تقديم هذه الوثيقة. وبما أن الأصل كان باللغة الإنكليزية فقد طلبت من الأمانة ترجمتها إلى الفرنسية كما تقضي بذلك القواعد المتعلقة باللغات في الأمم المتحدة. وهكذا تم تعميم الوثيقة بناءً على طلبي وهي تحمل رمزاً. وبطبيعة الحال، وكما قلت وأكرر، أنا الوحيد المسؤول عن تقديمها وتوزيعها.

أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي وهو سفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة آدمسون.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس كما قال من قبلي أولئك الذين سبقوني في تناول الكلمة شكراً لكم على توجيهنا في هذه الجلسات بشكل حثيث جداً ومن خلال توفير ورقات كأساس لذلك. وقد ارتأيت شخصياً أن ورقتكم اليوم مفيدة للغاية بما أننا لا نتطرق بما فيه الكفاية للبنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. وارتأيت من المفيد جداً أن تكون هذه البنود أماناً، خاصة وأنكم أشرت، في سياق النظر في البند ٧، إلى أن الناس يستخدمون ذلك كفرصة سانحة للتحدث عن الأسلحة التقليدية بشكل عام، وها أنا أغتنم هذه الفرصة الآن.

وأردت فعلاً تناول موضوعين أو ثلاثة تمت مناقشتها هذا الصباح، يتعلق أولها ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأنا أتفق تماماً مع زميلي الإيراني في أننا بحاجة إلى النظر بجدية في هذه الأداة وما إذا كانت تفي بأغراضها وتستجيب لأهدافها. وفي الواقع سيكون المندوبون، بعد بضعة أسابيع، في نيويورك من أجل المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل ووفد المملكة المتحدة بدأ بالفعل الاستعداد لذلك الاجتماع وهو يتطلع لتبادل مفيد للآراء. ونحن نرى بالتأكيد أننا بحاجة إلى النظر في عناصر هذا البرنامج السابقة. فهل هو يسير كما ينبغي؟ ولماذا لا يسير كما ينبغي؟ وما الذي نحتاج إلى فعله لتحسين أدائه؟ وحتى قبل أن نحدد لأنفسنا أهدافاً طموحة لتغييره فإننا نحتاج إلى معرفة سبب عدم سيره كما ينبغي، إذا لم يكن يسير كما ينبغي، والشيء الذي يمكن أن نفعله لتعزيزه. فهذه أداة هامة جداً للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، لذلك فإن وفدي في نيويورك سيولي تلك الوثيقة بالتأكيد قدرراً كافياً من الاهتمام والعناية.

وأردت أيضاً أن أتطرق بإيجاز لمسألة معاهدة تجارة الأسلحة. وقد كان العديد من بيننا في نيويورك في شهر تموز/يوليه وبودي أن أذكر بيان أدلت به المكسيك باسم زهاء ٩٠ بلداً في اليوم الأخير من المؤتمر بحثناه من خلالكم سيدي الرئيس ومن خلال زميلي ممثل الأرجنتين. وبودي أن أكرر مرة أخرى شكر بلدي لروبرتو غارثيا موريتان على قيادته وعلى جهوده التي لم تعرف الكلل في شهر تموز/يوليه أثناء المؤتمر الدبلوماسي.

ونحن، وفد المملكة المتحدة، قد توجهنا إلى نيويورك لتحقيق معاهدة صلبة وممتينة لتجارة الأسلحة وكان الأمل يحدونا أن نعتمد المعاهدة في نهاية المؤتمر. وقلت في ٢٧ تموز/يوليه أنه كان بإمكاننا أن نعتمد النص المعروض علينا: وكان بإمكاننا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن ذلك النص. وقد ارتأينا أننا كنا قريبين جداً من تحقيق أهدافنا. وإنه لمن المغري أحياناً النظر إلى اليوم الأخير والنتيجة النهائية على أنهما المسألتان الوحيدتان المهمتان، ولكن أعتقد أننا قمنا بعمل جيد في ذلك الشهر واستمعنا كثيراً إلى بعضنا البعض حتى ساعات الصباح الأولى. وأظن أن كل بلد في هذه القاعة، ربما مندوب كل بلد، قد ساهم في مرحلة ما في النقاش، وأعتقد أن ذلك الشهر كان حقاً شهراً مفيداً جداً ومهماً جداً لنا جميعاً.

وفي ٢٧ تموز/يوليه قالت المكسيك، محدثة باسم تلك البلدان الـ ٩٠، أننا أصبنا بخيبة أمل لأن العملية لم تكلل بالنجاح في ذلك اليوم. فقد أصبنا بخيبة الأمل لكن ذلك لم يبط عزائمنا. وبالتأكيد تظل المملكة المتحدة في تلك الوضعية. ونحن نعتقد أن النص الذي عُرض علينا في ٢٧ تموز/يوليه حظي بتأييد أغلبية المجتمع الدولي كأساس للمضي قدماً في عملنا. وقد سلمنا آنذاك، إلى جانب غيرنا من البلدان، بأن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود الإضافية. وبالتالي، وفي الختام، نطلب إلى الرئيس تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزناه كيما يتسنى لنا إضفاء الصبغة النهائية على عملنا، ونحن نتطلع فعلاً لإرسال الرئيس لتقريره إلى الجمعية العامة. ونيابة عن وفدي، وبودي أن أؤكد من جديد أننا مصممون على وضع معاهدة لتجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن، أي وضع معاهدة ستفضي إلى قيام عالم أكثر أمناً من أجل البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوفد الاتحاد الروسي. السيد فاسيلييف لك الكلمة.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، ليس هذا أول بيان يدلي به الوفد الروسي تحت رئاستكم. ومع ذلك يسرني مرة أخرى أن أرحب بتوليكم المنصب وتهنئتك على نجاحكم في أداء مهامكم.

لقد أُتيحت الفرصة لوفد الاتحاد الروسي للتطرق للمسائل قيد النقاش اليوم خلال مناقشات مواضيعية سابقة، لذلك أفضل عدم تكرار بياناتنا السابقة. لكن بودي أن أبرز نقطتين.

أولاً، بودي أن أتطرق للبند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بالأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة والأسلحة الإشعاعية. وكما نعلم جميعاً، وكما يتجلى ذلك من الوثيقة التي وزعتموها علينا والتي نشكركم عليها ونشكر عليها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كانت مسائل التطور العلمي والتكنولوجي في جميع الأحوال موضوع تمحيص المجتمع الدولي.

وإننا نعيش في زمن الإنجازات التقنية والتكنولوجيات الجديدة ونحن، بطبيعة الحال، نعلق قدراً كبيراً من الأهمية على الإبقاء على هيئة قادرة على تتبع آثار هذه الثورة العلمية والتكنولوجية المحتملة على السلم والأمن، بما في ذلك في عالم نزع السلاح. ونحن نؤيد مبادرة بيلاروس ومشروع القرار الذي قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، نلاحظ أنه لا يتعين علينا وحسب التعامل مع أنواع أسلحة الدمار الشامل الجديدة وإنما أيضاً مع أسلحة جديدة من أسلحة التعطيل الشامل، كما وصفتها الصحافة. والأمر يتعلق، بشكل خاص، بتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة التي هي قادرة تماماً في عالم اليوم على تقويض الاستقرار والأمن بوصفها أسلحة من أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، بودي مرة أخرى أن أشدد على أننا نؤيد الاحتفاظ بالبند ٥ على جدول أعمال المؤتمر.

وبودي أيضاً أن أركز على جانب من جوانب البند ٧ من جدول الأعمال - الشفافية في مسألة التسليح. لقد دافعنا مراراً وتكراراً عن تحسين فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وساندنا بنشاط، بشكل خاص، إدراج فئة جديدة في السجل وهي فئة منظومات الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS).

وتشكل منظومات الدفاع الجوي المحمولة تهديداً خاصاً لأن هذه الأسلحة لها بطبيعة الحال دور محدد في تجارة الأسلحة التقليدية غير المشروعة. ولقد أنجز الكثير للتخفيف من حدة المشكلة في إطار ترتيب فاسينار، وذلك من خلال تعزيز رصد هذه الأسلحة، وبشكل خاص بذل الجهود للحد من خطر وقوع مثل هذه المنظومات بين أيدي جهات فاعلة غير حكومية وإرهابيين.

والرقابة على صادرات منظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٣ وتم تمديدها في عام ٢٠٠٧، قد استُخدمت كنموذج ليس فقط في سياق ترتيب فاسينار وإنما أيضاً في ترتيبات إقليمية أخرى، بما في ذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالتالي فوجئنا الآن بأن الإمكانية قد طُرحت في سياق مختلف التفاعلات، لوضع منظومات الدفاع الجوي المحمولة تحت تصرف جهات فاعلة غير حكومية؛ ومثل هذه الإجراءات محظورة بموجب الاتفاقات التي أشرت إليها منذ قليل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي وأعطي الكلمة الآن لوفد الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب وفد الجزائر الكلمة للتطرق لهذا الموضوع مجدداً. فنحن نشعر بالحاجة إلى ذلك لأن وفد المملكة المتحدة أثار مسألة مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة التي جرت في الشهر الماضي في نيويورك.

وبود وفد الجزائر أن يعيد تأكيد أن الجزائر أيدت المفاوضات منذ البداية وبودها أن تراها تفضي إلى اعتماد إطار يتضمن بارمترات متفقاً عليها بشأن عمليات نقل الأسلحة.

مع ذلك، بود وفد الجزائر أن يعيد تأكيد مبدئين أساسيين كان قد وجه نظر المؤتمر إليهما. الأول هو أن المعاهدة يجب أن تستند إلى مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو تستلهم بها، بما في ذلك مبادئ عدم التدخل، واحترام السلامة الترابية للبلدان وتقرير المصير.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، كان وفد الجزائر قد أعرب للرئاسة عن رغبته في أن تدرج الإشارة إلى هذا المبدأ في الديباجة. لكن لسوء الحظ أسقط النص المقدم الإشارة إلى هذا المبدأ. ومبدأ تقرير المصير حيوي لأنه عنصر هام من عناصر هوية المجتمع الدولي اليوم. والامتنال له قد مكن العديد من البلدان الممثلة في المؤتمر من ممارسة الحق في الوجود كدولة، وبالتالي سيكون من الصعب انتهاكه. وإذا ما فُتح باب المفاوضات بشأن هذه المسألة مجدداً بودنا لو انعكس هذا المبدأ في نص مشروع المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد الجزائر وأعطي الكلمة الآن لوفد الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة كينيدي تفضلي لك الكلمة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أردت أن أقول إننا نقدر مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والتي قمتم بتعميمها تحت مسؤوليتكم، ونحن سعداء بطبيعة الحال بالتطرق للموضوعات اليوم ونلاحظ أنه وردت الإشارة إلى عدم إفضاء النقاش إلى أي نتيجة في المذكرة التي أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح فيما يتعلق بأنواع أسلحة الدمار الشامل الجديدة. وفي ما عدا ذلك، أقول إننا سعداء للعمل بهذا الشأن وألاحظ فعلاً أنه لم تظهر قط أية أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل طوال ٦٤ عاماً مضت على تعريف عام ١٩٤٨ لأسلحة الدمار الشامل ونحن سعداء مرة أخرى بالمشاركة بهذا الشأن، لكننا نأمل كل الأمل أن تظل المشكلة الحقيقية جداً، المتمثلة في انتشار الأنواع المعروفة من أسلحة الدمار الشامل لدى كل من الدول التي تنتهك التزاماتها والجهات الفاعلة غير الحكومية، في صدارة اهتماماتنا. وأود أن أقول أيضاً إنني أقدر الإشارة إلى مختلف النظم القائمة والتي تعالج مسائل من قبيل المواد الإشعاعية وما إلى ذلك.

أما الآن، وفيما يتعلق بالإشارات إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نؤيد إلى حد كبير جداً الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل القائم عندما يتعقد مؤتمر الاستعراض في نيويورك في وقت لاحق هذا الصيف.

وبالانتقال إلى التعليقات التي أبدتها زميلتي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أريد أن أقول إنني أؤيد قرارها إلى حد كبير جداً، فنحن نشعر "بخيبة الأمل ولكن لا نشعر بالإحباط". وأنا أعتقد أن ذلك نموذجاً جيداً لنا جميعاً وأريد فقط أن أقول إنني وإن لم أكن من أولئك الذين قضوا بالتأكيد شهراً شديداً الحر والرطوبة في نيويورك، أريد أن أشدد على أن حكومتي ما زالت تؤيد مسألة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، اعتقاداً منا وأن هذه المعاهدة ستسهم إسهاماً قيماً في الأمن العالمي عن طريق المساعدة على كبح عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. وسنظل نبحث عن سبل عمل المجتمع الدولي معاً من أجل تحسين نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بحيث لا تنقل هذه الأسلحة إلى أناس قد يسيئون استخدامها. ومن جديد فنحن نشاطر خيبة الأمل لكونه لم يُتَّح متسع من الوقت للاتفاق على نص، لكن يحدونا الأمل في أن نؤيد جميعاً بيان زميلتنا الذي جاء فيه أنه يجب ألا تحبط عزائم أي منا.

وأخيراً، بودي أن أقدم بتهاني لأصدقائنا وزملائنا من باكستان بمناسبة عيدهم الوطني وأظن أن الهند وجمهورية كوريا ستحتفلان غداً بعيدهما الوطني وإذا نسيت أي بلد آخر فالمعذرة، لكن مجدداً تتقدم بأخلص التمنيات لجميع زملائنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدو أنه لم يعد هناك أي وفد آخر يريد أخذ الكلمة والمتحدث الوحيد المتبقي على قائمة المتحدثين هو وفدي. اسمحوا لي إذاً قبل اختتام مناقشتنا، بأن أقول كلمة باسم فرنسا حول موضوع وضع برنامج شامل لترع السلاح، الذي لا يحظى، للأسف، بكامل الاهتمام الذي يستحقه.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن مسألة "البرنامج الشامل لترع السلاح" وثيقة الصلة بالهدف المركزي المتمثل في تحقيق "نزع السلاح العام والكامل".

لقد ظل نزع السلاح العام والكامل مدرجاً على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لأكثر من خمسين عاماً، وهو أولوية من أولويات عمل جميع المؤسسات التي تشكل جزءاً من آلية نزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. وقد تم، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح التي عُقدت في عام ١٩٧٨، التشديد على أن "الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الدول في إطار عملية نزع السلاح ونزع السلاح العام والكامل تحت إشراف دولي فعال". والعديد من قرارات الجمعية العامة تستلهم بند جدول الأعمال هذا.

وفكرة نزع السلاح العام والكامل مستمدة أيضاً من معاهدات نزع السلاح، بدءاً بطبيعة الحال بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي المادة السادسة من المعاهدة، التي تعلق عليها فرنسا قدراً كبيراً من الأهمية، يُشار إلى نزع السلاح النووي في إطار نزع السلاح العام والكامل. وهذا يعني، أولاً، أن نزع السلاح النووي يجب ألا يفرضي إلى نوع مختلف من أنواع سباق التسلح، ولا سيما إلى نوع يشمل الأسلحة التقليدية. وهذا يعني أيضاً أن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق بدون إحراز تقدم متزامن مع التقدم في مجالات أخرى من مجالات نزع السلاح (الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو التقليدية). وأخيراً، فهو يعني أن التقدم في مجال نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق بشكل مستقل عن السياق الاستراتيجي العام.

وهذه النقطة واردة أيضاً في الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، التي جاء فيها أن جهودنا "من أجل إقامة عالم أكثر أمناً للجميع وإقرار السلم والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية" ستتواصل "وفقاً للأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، وهو ما يشمل بالتالي هدف نزع السلاح العام والكامل "بطريقة تشجع الاستقرار الدولي وبلاستناد إلى مبدأ أمن الجميع غير المنقوص"، أي مع مراعاة السياق الاستراتيجي العام.

وإن كان قد أُحرز، رغم كل شيء، تقدم ملحوظ بشأن نزع السلاح فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، فإن الشيء نفسه لا يمكن أن يُقال عن مجالات نزع السلاح الأخرى.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وأنا أسرد جميع هذه المعاهدات التي صاغها مؤتمر نزع السلاح بحسب التسلسل الزمني لإبرامها - فإننا بحوزتنا مجموعة متينة من الاتفاقيات بشأن أسلحة الدمار الشامل. وصحيح أن الأمر لا يزال يحتاج إلى مزيد من العمل من أجل المصادقة على هذه الاتفاقيات. وصحيح أيضاً أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل في مجال نزع السلاح النووي. وبهذا الخصوص، تدعو فرنسا إلى البدء فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وبعد إبرام معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، التي مهدت السبيل لاتخاذ الإجراءات بشأن العنصر النووي لنزع السلاح النووي، تتمثل الخطوة المنطقية التالية في اتخاذ الإجراءات بشأن العنصر الكمي، بما يعني المواد المستخدمة لصنع الأسلحة النووية.

غير أن الحاصل، كما قلت، هو أننا محظوظون للتمتع بأساس سليم وميتين من حيث الاتفاقيات.

ويجوز قول نفس الشيء عن تخفيض الترسانات. ففي بلدي، قمنا بالتفكيك الكلي للعنصر البري في رادعنا النووي وخفضنا عدد الرؤوس الحربية النووية بالنصف في الأعوام العشرين التي تلت انضمام فرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٢. وهذا أمر جدير بالملاحظة.

لكن النتائج ليست إيجابية جداً عندما يتعلق الأمر بانتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح التقليدي.

ولقد أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً، ولا سيما في قراراته ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١) على الخطر الذي يهدد به السلم والأمن الدوليين انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل.

وفرنسا تؤيد كلياً مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية السريع منذ عشرة أعوام. وهي تدعو إلى التأييد العالمي للمدونة وتؤكد أهميتها لتعزيز الشفافية فيما يتصل بالقذائف التسيارية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ركزت جهودنا لأكثر من ثلاثين عاماً على نزع السلاح لأغراض سلمية، أو بعبارة أخرى إبرام معاهدات لإزالة أنواع الأسلحة التي تحدث ضرراً غير مقبول من الناحية الإنسانية أو تحد من صنع أو حيازة أو استخدام هذه الأنواع من الأسلحة: اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبرتوكولاتها الخمسة؛ واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد؛ واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. وفرنسا، بطبيعة الحال، تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على هذه الصكوك وتدعو إلى تحقيق عالميتها.

والأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي هي السبب الرئيسي لأغلبية حالات الوفاة في جميع أنحاء العالم، تقوض بشكل خطير الاستقرار في مناطق معينة من العالم وكثيراً ما ترتبط بأسلحة الدمار الشامل في دول ضعيفة معينة، في أفريقيا بشكل خاص، ولا زلنا حتى الآن لا نمتلك إلا أدوات سياسية. وتأمل فرنسا أن يخرج مؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة الوشيك بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتوصيات مفيدة للنهوض بتنفيذ جميع الدول لبرنامج العمل.

وهذان المجالان - نزع السلاح لأغراض إنسانية ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - حيويان من وجهة نظر فرنسا، لكنهما لا يغطيان إلا جانباً من طيف الأسلحة التقليدية.

وبالتالي لم تعالج مشكلة الأسلحة التقليدية حتى الآن إلا من خلال مبادرات محدودة، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي مبادرات وإن كانت مفيدة، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية، إلا أنها محدودة من حيث النطاق في السياق العالمي. وأمر مراقبة الأسلحة التقليدية متروك، في معظمه وفي أحسن الأحوال، لاتفاقات إقليمية من قبيل تلك التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تتطلع فرنسا إلى تعزيزها وتحديثها.

ومن ثم تأتي أهمية مشروع معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما لتنظيم التجارة المشروعة.

فعلاً فإن المعاهدة يجب أن تغطي كامل طيف عمليات تحويل الأسلحة التقليدية الدولية، انطلاقاً من المعدات الثقيلة ووصولاً إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة والذخيرة. ولا بد أن يستند ذلك إلى هدفين أساسيين هما: تنظيم التجارة المشروعة ومنع الاتجار غير المشروع. وبطبيعة الحال، سيعود ذلك بنفع كبير من حيث منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي ومعالجة مسائل الأمن خارج المجال العسكري، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وستخدم المعاهدة أيضاً الغرض العام المتمثل في المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وهما مسألتان تطرق لهما بشكل واضح الرئيس موريتان في مشروع الوثيقة الختامي، الذي تم توزيعه في ٢٦ تموز/يوليه.

وتأسف فرنسا للطريقة التي انتهت بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة في ٢٧ تموز/يوليه، وقد كان التوصل إلى اتفاق مرض في متناولنا آنذاك. غير أن فرنسا لن تستسلم لليأس. وستظل، مع شركائها، تجدد من أجل التوصل إلى اتفاق حول نص طموح.

والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة جهوده لتنظيم تجارة الأسلحة العالمية. والجمعية العامة التي تلقت تقرير رئيس المؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة سوف تحتاج إلى إيمان النظر في كيفية المضي قدماً بهذه العملية.

وعمل هذه الأسابيع القليلة الماضية لم يذهب سدى. فمشروع ٢٦ تموز/يوليه، الذي يتضمن صياغة متفقاً عليها يجب الاحتفاظ بها، لا بد من اعتباره أساساً للمفاوضات.

ولا تزال فرنسا مستعدة لتأييد جميع النقاط الرئيسية في مشروع النص الذي تم إعداده في مؤتمر التفاوض بشأن المعاهدة، بما في ذلك أهداف المعاهدة وأغراضها ونطاقها من حيث المعدات المشمولة، وبارامترات وإجراءات التنفيذ. والمشروع ليس مشروعاً يتسم بالكمال، وكان بود فرنسا بشكل خاص، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، اعتماد لغة أشد لهجة وأكثر وضوحاً فيما يتعلق بالذخائر والتكنولوجيا.

والتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد هذه المعاهدة بالاستناد إلى مشروع ٢٦ تموز/يوليه سيظل تحدياً رئيسياً أمامنا في الأشهر القادمة.

لقد تفاوض في هذه المعاهدة الأساسية مؤتمر مخصص أقامته الجمعية العامة، وليس مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك فإن مؤتمر نزع السلاح له أيضاً ولاية يمكننا أن نستند إليها لمعرفة كيف يمكن إعادة تنشيط أعمال مؤسستنا.

والمؤتمر بحاجة إلى إيلاء قدر أكبر من العناية بمشكلة الأسلحة التقليدية، نظراً لتأثير استخدامها على أرض الواقع والتهديد الذي يشكله تكديس هذه الأسلحة على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

ومن البديهي أن مسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة متداخلة ولا بد من معالجتها من خلال نهج شمولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا ينتهي بياني باسم فرنسا، وأرى أن وفد الجزائر يرغب في تناول الكلمة من جديد.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أعذر لطلب الكلمة من جديد ولكن بودنا أن نضيف شيئاً قبل أن نختموا الجلسة. فبيانكم نيابة عن فرنسا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل قد استحثنا للرد قصد حفز مزيد النقاش.

لقد أشرتم إلى مسألة نزع السلاح النووي في إطار نزع السلاح العام الكامل، وأشرتم إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويبدو لنا أنكم تعتبرون أن نزع السلاح النووي مرتبط ومرهون بإحراز تقدم بشأن نزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل.

إن لنزع السلاح النووي أولوية بالنسبة لنا ويجب عدم ربطه ببارامترات المفاوضات بشأن مسائل أخرى. والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واضحة بذلك الخصوص. فالمادة تنص على أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا بد لها من مواصلة المفاوضات بحسن نية فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر وتحقيق نزع السلاح النووي والاتفاق على نزع السلاح العام الكامل تحت مراقبة دولية

صارمة وفعالة. ويرى وفد الجزائر، وأظن أن العديد من الوفود الممثلة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تشاطره في هذا الرأي، أن نزع السلاح النووي يجب ألا يكون بأي حال من الأحوال مشروطاً بإحراز تقدم في مجالات أخرى من مجالات نزع السلاح. ولقد أشرتم إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لسنة ١٩٧٨ (ما يسمى بالوصايا العشر)، التي نجد فيها أن المنطق واضح جداً، ولا سيما برنامج العمل الذي يحدد المهام ذات الأولوية التي يُفترض في المجتمع الدولي توليها بعد عام ١٩٧٨، مع تصدر نزع السلاح النووي لصدارة تلك الأولويات. وأوضحت محكمة العدل الدولية الموقف بمزيد من الوضوح في فتاها لشهر تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي خلّصت فيه إلى أن هناك التزاماً بتنفيذ نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وهذا يعني التزاماً باستخدام الوسائل الملائمة وتحقيق النتائج. كما تسرد "الوصايا العشر" قوائم أولويات أخرى فيما يتصل بأشكال نزع السلاح (البيولوجي والكيميائي وسائر أسلحة الدمار الشامل) التي نحن اليوم بصدد مناقشتها. ولا يشار بعد ذلك إلا إلى نزع الأسلحة التقليدية.

وفي حين وُضعت قواعد تنص على حظر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية إلا أن نفس المنطق لم يُطبق، مع الأسف، فيما يتصل بأشد الأسلحة دماراً التي يمكن وصفها حقاً بأنها أسلحة دمار شامل، وبعبارة أخرى الأسلحة النووية التي لا تزال تخطى بدرجة من المشروعية لأنها تخدم مصالح أطراف معينة. ويرى وفد الجزائر أن هذا التفسير عن طريق ربط التقدم في مجال نزع السلاح النووي بالتقدم في نزع السلاح فيما يتصل بأسلحة دمار شامل أخرى، ولا سيما الأسلحة التقليدية، يمكن أن يستخدم لتقويض نظام عدم الانتشار نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لم يعد هناك أي وفد آخر يرغب في التعليق على بنود جدول الأعمال، بودي الآن أن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام ثم لسفير ألمانيا الذي سيتولى الرئاسة اعتباراً من يوم الثلاثاء المقبل.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أشكركم على العمل الجيد الذي قمتم به خلال هذه الأسابيع الأخيرة في رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح. وسبب طلبي للكلمة هذا الصباح يعود إلى كون أميننا، السيد فالير مانتيلس، سيغادرنا. واليوم هو آخر يوم له في هذه الوظيفة. سينتقل إلى نيويورك ليكون الشخصية المسؤولة عن معاهدة عدم الانتشار في الأمم المتحدة بمكتب شؤون نزع السلاح بنيويورك، وبودي قبل كل شيء أن أشكره على عمله الجيد وعلى صداقته وتفانيه في تحقيق مُثل ومبادئ الأمم المتحدة ومُثل ومبادئ نزع السلاح، ولتهنئته على نقله إلى نيويورك عن جدارة واستحقاق. فالير، بودي أن أستشهد بفنان موسيقى الروك المفضل لدي وهو توم بيتي الذي قال، في وصف عازف القيثارة الأول في فرقته مايك كامبل إذ قال "مايك، لقد كنت مساعد قائد الفريق" وأظن أن ذلك يسري عليك أيضاً ومن ثم أشكرك على صداقتك وأتمنى لك كل التوفيق.

وقبل أن أختتم، بودي أن أقول إنك هنا في جنيف منذ قرابة عشرة أعوام وشاهدت مؤتمر نزع السلاح غير منخرط مع الأسف في العمل الموضوعي والتفاوض ولكنك لم تترك ذلك الوضع يحبط عزائمك وبقيت صامداً بطريقة مثالية مضطراً بواجباتك حتى في أوقات لا بد أنه كان فيها من الصعب وجود أية حوافز. ولكنك أحسنت التصرف. وأنا أعرف أن انتقالك إلى نيويورك هام بالنسبة لك، وبكل بساطة على المستوى الشخصي إذ أنه سيعني بالنسبة لك لم شمل كامل الأسرة. وبالتالي أهنتك وأنا واثق من أن طرقنا ستلتقي مجدداً في المستقبل ومن أن المندوبين الأعضاء في الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيلاقون فالير مجدداً بصفته الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين المؤتمر.

السيد مانتلس (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن غير المؤلف أن يأخذ أمين المؤتمر الكلمة ليهنيئ رئيساً ولكنني سأفعل ذلك رغم كل شيء، ذلك أنني أعرف عني أي لا أتقيد بدقة بالأعراف والتقاليد الدبلوماسية. إني أهنتكم وأهنيئ من سبقوكم في الرئاسة وأتمنى لخلفكم، السفير هوفمان ممثل ألمانيا، كل التوفيق.

(تكلم بالإنكليزية)

جارمو، أشكرك جزيل الشكر على كلمتك الرقيقة. أيها المندوبون الموقرون بودي فقط أن أشكركم جميعاً على ما تحليت به من روح العمل الجماعي، وعلى صداقتكم، وعلى مهنيتكم الفائقة. وكما قال جارمو، لقد قضيت هنا عشرة أعوام. ولم أر أية مفاوضات لكن المشوار كان مشواراً مفيداً جداً وكان المسار طويلاً. وأملني أنني لا أغادر هيئة فيها قدر كبير من الإحباط متوجهاً إلى هيئة أخرى يحتاج فيها الأمر أشد الحاجة إلى إحراز تقدم، ولكنني سأبذل كل ما في وسعي لتحقيق تلك الغاية. لقد حاولت في مختلف المهام التي توليتها هنا في جنيف معاملة جميع الدول وجميع الوفود بالتساوي، بمنأى عن التمييز، وذلك هو ما يستعين على أي إنسان فعله عندما يمضي عقد عمل مع الأمم المتحدة. وأظن أنني كنت منصفاً مع الجميع. وقد ساندت الجميع ولم أعاد أحداً وأملني أن يكون ذلك الشعور متبادلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا السفير هوفمان.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لتقليد حميد أن يتناول الرئيس الجديد الكلمة لشكر الرئيس المنتهية ولايته على عمله، وأنا مسرور كل السرور لاتباع هذه العادة الحميدة. ونتيجة لحكمة من سبقونا في الرئاسة، فإن فترات رئاستنا قصيرة جداً ويمكن بطبيعة الحال مجادلة ما إذا كان هذا النظام نظاماً فعالاً أم لا، لكن هذا ليس هو المكان المناسب لذلك. لكنني أعتقد أن ما يمكن أن نقوله إنكم توليتم مهام رئاستكم بشكل فعال وفعلي جداً، وإنه على الرغم من أنكم كنتم في نيويورك عندما كنا نحن في عطلة، كنتم تعملون بكفاءة وجد في تموز/يوليه كرئيس لوفد فرنسا بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ولقد أجرينا سلسلة من النقاشات المفيدة جداً هنا بخصوص المسائل الأساسية، وأنا أعتقد أن ذلك كان

مفيداً جداً للوفود لاستحضار مواقف الوفود من هذه المسائل الأساسية. وبودي أن أشكركم على ذلك، وبودي أيضاً أن أشكركم على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا. وسوف نحاول بالتأكيد مواصلة العمل الجيد الذي قمتم به. وأخيراً، أسمحوا لي بأن أنضم إلى نائب الأمين العام في الإعراب عن الشكر لفالير مانتلس على طريقته المعتادة المفيدة جداً والقائمة على التعاون، وأشكره على الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى رئاستي. نتمنى لك كل التوفيق وأنت تغادر هذا المؤتمر متوجهاً إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير ألمانيا.

وهكذا نكون قد وصلنا إلى نهاية فترة الرئاسة الفرنسية. وبودي أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية الموجزة.

لقد سعت، شأني كشأن من سبقوني في الرئاسة، إلى إجراء مشاورات مستفيضة منذ الأسبوع الأول لرئاستي مع منسقي المجموعات الإقليمية ومع العديد من الوفود. فعلاً، يبدو لي أن من مهام كل رئيس فعل كل ما بمسقطه، وحتى في نهاية السنة أو في نهاية الدورة، لتيسير اعتماد برنامج عمل.

لكن لسوء الحظ لم أستطع الخلوص، بالاستناد إلى المشاورات، إلى أن الوضع قد تغير بشكل ملحوظ منذ آذار/مارس الماضي أو أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء. وبطبيعة الحال فإن هذا مدعاة للأسف.

لقد سعت الرئاسة الفرنسية إلى تأمين الاستمرارية. واتبعتنا الجدول الزمني للأنشطة الذي وُضع أثناء رئاسة إثيوبيا، كما واصلنا المناقشات الموضوعية. والعديد منكم تطرق لجميع المسائل المطروحة للنقاش، وذلك أحياناً في نقاشات تفاعلية، وبشكل خاص موضوع وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية، ولو أن بنود جدول الأعمال الرئيسية هذه، باستثناء بنود اليوم، كانت قد تمت مناقشتها بالفعل أثناء الرئاسة الإثيوبية والفنلندية. شكراً لكم على مشاركتكم النشطة التي جعلت مناقشاتنا حيوية ومفيدة.

أما الآن وقد أوشكت هذه الأسابيع الأربعة لرئاستي على النهاية، بودي أن أشكر الأمين العام، ونائب الأمين العام، السيد جارمو ساريف، والسيد فالير مانتلس، الذي كُلف بمهمة مساعدتي في إعداد البيانات باللغة الفرنسية، وكامل فريق مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لما قدموه لي من مساعدة. وأضم صوتي إلى نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح في تهنئة السيد مانتلس بمناسبة تعيينه الجديد بنيويورك. وبودي أن أقول للسيد مانتلس إنه، رغم أننا سنفتقده في مؤتمر نزع السلاح، إلا أننا سعداء أننا سنلاقيه مجدداً في سياق متابعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي عملية يشارك فيها معظمنا. وبالتالي، فإني لا أقول وداعاً وإنما إلى اللقاء. وسوف نلتقي مجدداً عما قريب. وبالإضافة إلى ذلك، سنجتمع في جنيف، بما أن الدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعقد هنا في عام ٢٠١٣.

وبودي، مرة أخرى، أن أتوجه بالشكر لزملائي في مجموعة الرؤساء الستة على عملهم الجيد وعلى روح العمل الجماعي التي تحلوها بها. وأخيراً بودي، بطبيعة الحال، أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر للمترجمين الشفويين.

وأسلم الرئاسة الآن إلى السيد هيلموت هوفمان، سفير ألمانيا، الذي سيتولى المهمة الصعبة المتمثلة في إدارة المفاوضات بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة. وبهذا تكتمل أعمالنا لهذا اليوم.

ستُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح تحت رئاسة ألمانيا، يوم الثلاثاء المقبل الموافق ٢١ آب/أغسطس، في توقيت غير مألوف بعض الشيء وهو الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة.